قبل نهاية سبتمبر المقبل

«التجارة» لـ«أصحاب المركبات المتنقلة»: عدلوا أوضاعكم

كونا: دعت وزارة التجارة والصناعة أمس أصحاب المركبات المتنقلة الذين يزاولون النشاطات التي حددها القرار الوزاري رقم (693 لسنة 2017) إلى مراجعتها لتعديل أوضاعهم واستصدار التراخيص اللازمة قبل نهاية سبتمبر المقبل بما يتوافق مع الشروط المحددة في هذا الشأن.

وقال وكيل وزارة التجارة المساعد لشؤون الشركات والتراخيص أحمد الفارس في بيان صحافي إن «التجارة» بدأت باستقبال الراغبين باستخراج تراخيص المركبات التجارية المتنقلة في 11 مارس الحالي، لافتا إلى أن القرار الوزاري حدد مهلة 6 أشهر من ذلك التاريخ لأصحاب المركبات التجارية الذين كانوا يعملون بها قبل صدور القرار لتوفيق أوضاعهم. وأضاف الفارس أنه بعد انتهاء المهلة المحددة بالقرار فإن أي مركبة تعمل من دون ترخيص تعتبر مخالفة وتطبق عليها الإجراءات القانونية من قبل وزارة التجارة والجهات المعنية مؤكدا أن الوزارة ستطلق حملة تفتيشية عقب انتهاء المهلة لضبط المخالفين.

وأكد أن قرار تدشين تراخيص المركبات التجارية يهدف إلى فتح أنشطة ومجالات بأقل التكاليف لتندرج ضمن منظومة إجراءات تأسيس وترخيص وزارة التجارة بهدف تلبية متطلبات ورغبات المواطنين لهذه النوعية من المشاريع مشيرا إلى أن التراخيص قائمة لـ19 نشاطا حاليا.

وأشار إلى تركيز الحكومة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توليها اهتماما كبيرا للمساهمة في تحفيز الشباب لعدم دفع ايجارات مرتفعة في المحلات التجارية.

وأعرب عن أمله في أن يوفق أصحاب المركبات التجارية أوضاعهم ضمن المهلة القانونية المحددة تلافيا لأي مخالفة، مؤكدا أن الوزارة جاهزة لاستقبالهم لمباشرة إجراءات الترخيص وإنهائها بسهولة ويسر وفق الاشتراطات المحددة في مركز المنصورية بمحافظة العاصمة خلال الفترة الصباحية.

انطلاق ملتقى شركات التأمين 11 أبريل المقبل

العوضي: فوضى قطاع التأمين تنذر بأزمة مالية

خالد العوضي

450 مليون دينار حجم قطاع التأمين في الكويت

حذر رئيس اللجنة التنظيمية العليا لملتقى شركات التأمين خالد العوضي في بيان صحافي أمس من أن استمرار الفوضى في قطاع التأمين قد ينذر بنشوب أزمة مالية، خصوصا أن هذا القطاع يعتبر رديفا للقطاع المالي والمصرفي ويحظى بتنظيم دقيق في كل دول العالم إما من جانب البنوك المركزية في بعض البلدان أو تحت مظلة هيئة مستقلة تضع الضوابط والمعايير للتراخيص والمنتجات والكفاءة المالية.

وأعلن العوضي عن انطلاق ملتقى شركات التأمين في 11 أبريل المقبل في شيراتون الكويت. وأوضح أن القطاع التأميني يستحق أن تواكب تطور منتجاته تشريعات أفضل من القائمة حاليا، مؤكدا أن حجم القطاع يزيد على 450 مليون دينار، والدولة دخلت بقوة في هذا القطاع من خلال وثيقة عافية التي تشهد منافسة شرسة حالية بين اثنين من كبريات شركات التأمين، مشيرا إلى أنه لو كانت هناك هيئة تنظيمية عليا للقطاع لكانت هناك أسس ومعايير واضحة تحدد شروط المنافسة والمزايدة لضمان العدالة الناجزة والتنافسية السليمة بين شركات القطاع عامة.

وكشف العوضي عن حجم شركات تعمل في السوق الكويتي بلا كفاءة مالية أو أي معايير للرفع المالي أو حتى تصنيف، علما أنه لا توجد رقابة لصيقة أو عمليات تفتيش دورية كالتي يقوم بها البنك المركزي على البنوك أو هيئة أسواق المال على الشركات الاستثمارية، مشيرا إلى أن شركات التأمين الكبرى والريادية تشتكي من سوء التنظيم وتضررها من التراخيص التي تقوم بممارسات تسيئ إلى القطاع وسمعته رغم عراقة كبريات الشركات العاملة في السوق.

وتساءل العوضي هل يعقل أن سوق بحجم سوق الكويت التأميني يتم تجديد تراخيص الشركات فيه بشكل سنوي علما أن وثائق التأمين عمرها أطول من تراخيص الشركات، إضافة إلى مشاكل مالية بين الشركات وبعضها وسوق سوداء وحرق للأسعار وممارسات غير سليمة تحتاج إلى ضوابط وإعادة نظر بشكل عاجل.

«نفط الكويت»: تطبيق كامل بنود عقود الصيانة

كونا: نفت شركة نفط الكويت أمس صحة ما نشر في بعض وسائل الاعلام حول تشكيل لجنة تحقيق في التراخي بتطبيق غرامات التأخير بحق عدد من عقود الصيانة في الشركة. وأكد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية والمالية بالإنابة الناطق الرسمي باسم الشركة مناحي العنزي عدم صحة ما نشر مبينا ان اللوائح في الشركة تشدد على حظر عدم تحصيل الغرامات من نظار العقود.

وأضاف العنزي ان سلطة التنازل عن تحصيل الغرامات لا تكون لنظار العقود وإنما جاءت في أضيق الحدود ويتعين أن تكون لأسباب قهرية تتم مراجعتها والتدقيق عليها من الأجهزة القانونية والتجارية بالشركة بينما تكون ممنوحة لأعلى السلطات فيها وهو الأمر الذي يؤكد عمل الشركة بموجب القانون واللوائح المنظمة لذلك.

واكد التزام شركة نفط الكويت الكامل والمطلق بتطبيق بنود عقودها ومن بينها تطبيق الغرامات المنصوص عليها في تلك العقود. وأوضح أن ذلك يأتي انطلاقا مما تفرضه قيم الشركة ومراعاة للقانون واللوائح وكذلك في سياق كفالتها لاستمرار إنتاج النفط والغاز على النحو الأمثل وفقا للقواعد المرعية.

وشدد على حرص الشركة على تعزيز آفاق التعاون مع الأجهزة الرقابية وعلى رأسها ديوان المحاسبة. وأشار الى ان الشركة لا تتوانى مطلقا في مد يد العون لتلك الأجهزة بتسهيل مهماتها عملا بمقتضى القانون وإيمانا برسالتها وتطبيقا لقيم الشفافية.

الشرق الأوسط الأكثر تضرراً من تعاظم إنتاجها

أميركا لا تخاف من نضوب النفط

محمود عيسى

استعرضت مجلة ميد تاريخ انتاج النفط لاسيما من حيث أهميته للولايات المتحدة منذ عام 1859 عندما اكتشف الذهب الاسود للمرة الاولى في ولاية بنسلفانيا مؤذنا بولادة صناعة النفط العالمية الحديثة، الا انه لم يصبح سلعة ضرورية الا بعد تطوير محرك الاحتراق الداخلي.

وقالت المجلة في تحليل بقلم رئيس التحرير ادموند او سوليفان إن سياسة الطاقة الأميركية تتشكل الآن من خلال الفرص العالمية التي تتيحها الصناعة النفطية وليس عبر التهديد بقطع الامدادات من النفط الخام. واعرب سوليفان عن اعتقاده بألا ثمة فرص لتوقف اميركا عن استيراد النفط، حتى لو قلصت وارداتها من دول أوپيك، ولكن عجلة القيادة التي توجه تاريخ صناعة الطاقة بدأت تحول مسارها على نحو يؤدي معه ارتفاع الإنتاج المحلي وتعاظم صادرات الغاز إلى إعادة تشكيل الطاقة العالمية، فها هي اميركا، للمرة الأولى منذ أكثر من 7 عقود، تنفض عن نفسها رداء الخوف من نضوب النفط أو فرض حظر عليه، وباتت سياسة الطاقة في واشنطن تتشكل الآن من خلال الفرص العالمية أكثر من التهديد بقطع الامدادات، ولا شك ان منطقة الشرق الأوسط ستكون الاكثر تضررا من تداعيات هذه التطورات الهائلة.

ويتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الاميركي أكثر من 10 ملايين برميل يوميا في عام 2018 لأول مرة منذ حوالي نصف قرن.

الغاز الأميركي سيشكّل ربع الإنتاج العالمي بحلول 2040

بلوغ الإنتاج الأميركي أكثر من 10 ملايين برميل لأول مرة منذ نصف قرن

وقد تعافت صناعة النفط قبيل انتخاب الرئيس دونالد ترامب، لكن إدارته لم تقرر إنهاء اعتماد اميركا على استيراد النفط الخام فحسب، بل تكريس هيمنتها على سوق الطاقة العالمية، ولتحقيق ذلك يجري رفع القيود على مشاريع التنقيب والتطوير والنقل، حيث بدأت أميركا تصدير الغاز وسرعان ما ستصبح مصدرا صافيا للطاقة.

ووفقا للتقديرات السنوية لشركة بريتيش بتروليوم، فإن الغاز الأميركي سيشكل ربع إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام 2040.

وبالتالي فان الولايات المتحدة ستستحوذ على أكثر من ربع زيادة الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسال من الآن وحتى ذلك العام.

وكانت الولايات المتحدة تعتبر نفط الشرق الأوسط الحل الامثل لأزمة طاقة أميركية تلوح في الأفق.

وكان الإنتاج المحلي يسجل نموا، ولكنه لم يواكب سرعة نمو الطلب وتزايدت الواردات النفطية الاميركية بسرعة بعد عام 1945 لتصل الى مليون برميل يوميا عام 1970، وبحلول نهاية العقد، ارتفع الرقم الى 7 ملايين برميل يوميا.

وفي اعقاب الحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوپيك بين عامي 1973 و1974، عملت الولايات المتحدة على تقليص اعتمادها على النفط، ولكن ارتفاع اسعاره كان السبب الرئيسي في تراجع الواردات.

وجاءت موجة جديدة تعاظمت معها الواردات بعد انهيار أسعار النفط عام 1986.

«الصناعات» يعقد ندوة «إدارة الجودة المستدامة»

نظم اتحاد الصناعات الكويتية بدعم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أمس ندوة بعنوان «إدارة الجودة المستدامة»، أعدها ونفذها د.طارق الدويسان.

وقد حضر عدد من ممثلي المصانع والمؤسسات الحكومية، حيث تم التعرف على الأساليب والادوات الشائعة لتحسين مستوى أداء المؤسسة، وتعريف المشاركين بحال الجودة في مؤسساتهم، وكيفية تحسين جودة الاداء، ومعرفة العلاقة بين الجودة والتفاوت، وذلك بهدف تحقيق التميز والجودة المستدامة.

كما احتوى السيمنار على معنى الجودة الفني والاداري، والاسئلة الثلاثة الكبرى في الجودة، والعدو الاول للجودة، والجودة والأداء المالي، والطريق للتميز المؤسسي والاستدامة، وضبط الجودة: الآيزو 9001، وتحسين الجودة (الابداع - ستة سيجما - بيت الجودة).

وعلى هامش اللقاء اشاد الاتحاد بالتعاون المستمر مع المؤسسة والذي يدعم ويرقى لتطوير القطاع الصناعي كما افاد بأهمية تعريف المشاركين بحال الجودة في مؤسساتهم، والتعرف على العلاقة بين الجودة والتفاوت ووسائل تقييم جودة الأداء والإنتاج في أي مؤسسة.

الإغلاق الأسبوعي

@faisalmrza

د.فيصل مرزا ـ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

الأسعار تتخطى 70 دولاراً مجدداً.. ولا تهديد من النفط الصخري على حصص أوپيك!

سعر خام برنت يتخطى حاجز الـ 70 دولارا مجددا بعد ان تخطاه قبل نحو شهرين، وتراجع عند مستوى 65 دولارا لقرابة الشهرين. وقد يكون الهبوط المفاجئ في مخزونات النفط الأميركية بنحو 2,6 مليون برميل له دور في ارتفاع الأسعار، وأيضا تراجع مخزونات البنزين والديزل ـ ولكن السبب الأهم الذي أعطى الأسواق الطمأنينة ودفعة معنوية نحو الاستقرار هو تصريحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أثناء اجتماعه مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث أكد أهمية استقرار الأسواق بالحفاظ على مستويات أسعار نفط تدعم استثمارات المنبع.

عند الإغلاق الأسبوعي، ارتفع خام نايمكس إلى 65,88 دولارا للبرميل، وارتفع خام برنت 70,45 دولارا للبرميل، وتوسع الفارق بين الخامين إلى 4,57 دولارات للبرميل هذا الأسبوع!

عند بداية العام وصلت الواردات الصينية من النفط الأميركي الى مستويات قياسية، واستغل ذلك الإعلام النفطي الغربي للترويج بأن صادرات النفط الأميركي إلى الصين قد دفعت بصادرات النفط من المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الرابعة على قائمة اكبر مصدري النفط الى الصين. وبطبيعة الحال، فهذه الأخبار للاستهلاك الإعلامي فقط لأن إمدادات النفط السعودي إلى الصين بقيت على مستويات ثابتة على مدى سنوات بنحو مليون برميل يوميا ـ حتى يناير 2018، صادرات النفط السعودي إلى الصين كانت 1,01 مليون برميل يوميا ـ وفي النصف الأول من عام 2017 كانت 1,07 مليون برميل يوميا إلى الصين. ويبدو أن الزيادة في صادرات النفط الأميركي إلى الصين مرتفعة من حيث النسبة المئوية، ولكنها متدنية مقارنة بالموردين الآخرين. ففي النصف الأول من عام 2017 ـ استوردت الصين 123 الف برميل يوميا من أميركا. أما في يناير 2018 ارتفعت إلى 473 ألف برميل يوميا. (زيادة 300٪) ـ ولكن في الواقع فهي تقدر بنحو 350 ألف برميل يوميا ـ وجاءت أميركا في المرتبة الثامنة على قائمة الموردين النفط إلى الصين.

في مقدمة قائمة الموردين للصين في شهر يناير 2018 تأتي روسيا بنحو 1,3 مليون برميل يوميا ـ منها 600 ألف برميل يوميا من مزيج إسبو الروسي القادم من عبر خط أنابيب من شرق سيبيريا. واحتلت أنغولا المركز الثاني بنحو 1,1 مليون برميل يوميا، بينما احتل العراق المركز الثالث بنحو 1,05 مليون برميل يوميا. ولم نقرأ هذا الزخم الإعلامي من الإعلام النفطي الغربي عن ترتيب موردي النفط الى الصين في أكتوبر 2017 ـ عندما تصدرت روسيا موردي النفط بتصدير 1,099 مليون برميل يوميا ـ في حين جاءت السعودية في المرتبة الثانية، بفرق بضعة آلاف من البراميل بتصدير 1,091 مليون برميل يوميا. وجاءت أنغولا في المرتبة الثالثة بنحو 843 ألف برميل يوميا، بينما احتل العراق المركز الخامس بنحو 626 ألف برميل يوميا وكانت أميركا آنذاك في المرتبة العاشرة بـ 208 آلاف برميل يوميا. يبدو أن وسائل الإعلام النفطي الغربي لم تجد الكثير للكتابة عنها، على الرغم من أنها كانت تقريبا 70٪ زيادة على صادرات أميركا من النصف الأول من عام 2017. ولكن لم يتم طرح ذلك إعلاميا.

ويأتي الارتفاع الكبير في صادرات النفط الأميركية بسبب رفع الحظر المفروض على تصدير النفط منذ عام 1975 حتى نهاية عام 2015 ـ لم يسمح القانون الاتحادي الأميركي بالتصدير إلى أي دولة غير كندا.

وساعد الفرق السعري بين خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط (نايمكس) خلال عامي 2017 و2018 على جاذبية أسعار النفط الصخري الأميركي المرتبطة بخام غرب تكساس الوسيط. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من البنية التحتية لتمكين ميناء لويزيانا LOOP لتحميل ناقلات النفط العملاقة VLCC ـ والتي ساعدت على خفض تكاليف شحن النفط.

والحقيقة، أنه على الرغم من الزيادة في صادرات النفط الأميركي إلى آسيا في فترة قصيرة نسبيا، وحتى لو كانت على الأرجح أكثر تعزيزا، فإن صادرات النفط الأميركي لن تؤثر بأي شكل من الأشكال على حصة السوق السعودية أو حتى حصص أعضاء أوپيك في أسواق النفط، لأن النمو القوي القادم في الطلب على النفط قادر على استيعاب اي زيادة في إمدادات النفط التقليدي وغير التقليدي.

وفي الختام، فإن وسائل الإعلام النفطية الغربية ليست متسقة في تقديم التقارير التي يشوبها الكثير من التناقض، لكنهم يستفيدون من مدى انتشارهم العالمي في وضع المواد المثيرة التي تفتقد إلى الحقائق.

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	17 March	23 March	الفرق
خام نايمكس	$62,34	$65,88	$ +3,54
خام برنت	$66,21	$70,45	$ +4,24

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادي
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوپيك